Warith Scientific Journal

تحليل العلاقة بين الانفاق الاستثماري الحكومي والتنمية البشرية في العراق للمدة 2006-2019

Analysis of the relationship between government investment spending and human development in Iraq for the period 2006-2019

م.م حامد عبد الحسين خضير	م.م أبتهال ناهي شاكر	م.م شيماء جبار جودة
Hamed Abdul-Hussein Khudair	Ibtihal Nahi Shaker	Shaima Jabbar Judeh
مركز الفرات للتنمية والدراسات الاستراتيجية	جامعة كربلاء / كلية الادارة والاقتصاد	جامعة وارث الانبياء / كلية الادارة والاقتصاد
/ Al-Furat Center for Development and Strategic Studies	/ University of Karbala / College of Administration and Economics	University of Warith Al-Anbiya / College of Administration and Economics
Hamed7334@gmail.com	Ibtihal.n@uokerbala.edu.i	shaymaajabar14@gmail.com

المستخلص

تناول البحث دراسة العلاقة بين الانفاق الاستثماري الحكومي من جانب والتنمية البشرية من جانب آخر للمدة 2006-2019 بشكل تحليلي, وأتضح من خلال البحث إن العلاقة بين الانفاق الاستثماري الحكومي والتنمية البشرية لم تتناسب مع حجم الثروة النفطية التي يمتلكها العراق، وذلك بحكم انخفاض حجم الانفاق الاستثماري الحكومي بشكل عام وانخفاض حصة الجانب الصحي والتربوي والتعليمي من الانفاق الاستثماري الحكومي بشكل خاص.

إضافة إلى تذبذب الانفاق الاستثماري الحكومي والانفاق الاستثماري على الجانب الصحي والتربوي والتعليمي بشكل تلقائي، وذلك بحكم ارتباط الانفاقين بالإيرادات النفطية التي تمثل العمود الفقري للمالية العامة والاقتصاد العراقي.

كما واتضح هناك تحسن في نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي، ولكن هذا التحسن أيضاً لم يشهد استقراراً بل كان متذبذباً بشكل واضح، بحكم ارتباطه بالناتج المحلي الاجمالي الذي يشكل النفط حصة الأسد فيه.وإن هذا التحسن في نصيب الفرد لا يعني تحسن التنمية البشرية لأنه لا يعبر بشكل دقيق عن نصيب جميع أفراد المجتمع لأنه متوسط حسابي لا أكثر.

الكلمات المفتاحية : الانفاق الاستثماري الحكومي , التنمية البشرية , حجم الانفاق الاستثماري الحكومي

abstract

The research dealt with the study of the relationship between government investment spending on the one hand and human development on the other hand for the period 2006-2019 in an analytical way. The government in general and the decrease in the share of the health, educational and educational side of government investment spending in particular. In addition to the fluctuation of government investment spending and investment spending on the health, educational and educational side automatically, due to the link between the two expenditures and oil revenues, which represent the backbone of public finances and the Iraqi economy. It also became clear that there was an improvement in the per capita GDP, but this improvement was also not stable, but was clearly volatile, due to its link to the GDP, in which oil constitutes the lion's share. This improvement in per capita share does not mean improvement in human development because it does not accurately reflect the share of all members of society because it is an arithmetic average and nothing more. This improvement in per capita share does not mean improvement in human development because it does not accurately reflect the share of all members of society because it is an arithmetic average and nothing more.

Keywords:. Government investment spending , Human development, The amount of government spending

المقدمة

تحتل التنمية البشرية أهمية كبيرة في الوقت الحاضر بوصفها هدف التنمية ووسيلتها، وأخذت الدول تضعها في مقدمة سلم الاولويات في خططها, وإن أحدى الوسائل التي يمكن من خلالها الاهتمام بالتنمية البشرية والدفع بها نحو الامام هي مسألة الانفاق الاستثماري من قبل الحكومات وتوجيهها نحو الجوانب الصحية والتربوية والتعليمية كونها تشكل لُب التنمية البشرية. ونتيجة لتغير ظروف العراق السياسية والاقتصادية ، وبالنظر لسعة و عالمية التحول الاقتصادي واشاعة ثقافة السوق ، يواجه العراق تحديات كبيرة بصدد التحول الاقتصادي الشامل وفي و الاختلالات الهيكلية الموروثة ، وتدني في كافة المؤشرات الاقتصادية والتي خلقت مشكلات أساسية أثرت على امكانات النمو الاقتصادي والتقليل من فرص التنمية البشرية ، وبقي الاقتصاد احادي الجانب باعتماده

على قطاع النفط دون تنويع مصادره بعد عام ٢٠٠٣ ، بل عمقت السنوات الماضية من هذا الاختلال ، اضافة الى تلكؤ اصلاح و اعادة تأهيل البنى التحتية التي تعد أساسا داعما للنمو المستدام ، مما يعني وجود قيودا للنهوض الشامل بهذه البنية ، علاوة على القيود الاخرى التي تعيق النهوض بالتنمية الاقتصادية والبشرية كضخامة حجم المديونية وارتفاع مستويات البطالة وازدياد الفقر البشري وتدني في كافة مؤشرات التنمية البشرية كالتعليم والصحة والبيئة الى حدود مخيفة .
ولأجل توضيح مدى اهتمام العراق في التنمية البشرية، وتشخيص مواطن الخلل والحلول، أخذ هذا البحث دراسة التنمية البشرية والانفاق الاستثماري الحكومي عليها، وهذا ما يشكل أهمية البحث.

اهمية البحث: تكمن اهمية البحث في كون تطور مؤشرات التنمية البشرية هو الاساس الذي يبنى عليه المجتمع بشكل صحيح فتحقيق معدلات نمو مرتفعة في بقية القطاعات لا يتحقق بدون أيدي عاملة ماهرة قادرة وكفؤه وللإنفاق الاستثماري الحكومي الدور الاكبر في تطوير القدرات البشرية ورفع كفاءتها داخل البلد لاسيما في البلدان النامية ومنها العراق.
مشكلة البحث: لقد واجهت التنمية البشرية في العراق العديد من التحديات متمثلة بمحدودية الانفاق الاستثماري الحكومي المخصص لقطاعات التربية والتعليم والقطاع الصحي وانخفاض متوسط الدخل الفردي ، وقد أنعكس ذلك واضحا في تدني مستويات مؤشرات التنمية البشرية ، ورغم التغيير الذي شهده العراق بعد السنوات التي أعقبت عام (2003) إلا أنها لم ترقى الى مستوى الطموح .
هدف البحث: يهدف البحث الى تحليل العلاقة بين الانفاق الاستثماري الحكومي ومؤشرات التنمية البشرية في العراق ومحاولة إيجاد العلاجات المناسبة لمعوقات نمو تلك المؤشرات بما يتوافق والامكانات والظروف المتاحة في البلد.
فرضية البحث: لبرامج وخطط الإنفاق الاستثماري الحكومي التي سيتم دراستها أثر إيجابي على جميع جوانب التنمية البشرية ، وقد يؤدي التحسن ، وإن كان ضئيلاً ، مع الرقابة الصارمة والمتابعة المستمرة لتنفيذ هذه البرامج إلى أثر إيجابي في نمو وتطور مؤشرات التنمية البشرية كافة (صحة , تعليم ومتوسط دخل الفرد) .
منهجية البحث: استخدم الباحثون الأساليب الوصفية الاستقرائية لجمع وتحليل البيانات المختلفة عن دولة الدراسة ((العراق)) لتحديد أهم الاستنتاجات والتوصيات المتعلقة بموضوع الدراسة..
حدود البحث: الحدود المكانية هي العراق. أما الحدود الزمانية هي المدة الزمنية من 2006-2019.
هيكلية البحث: سيتم تناول البحث وفق محورين وهما:
المحور الأول، الأنفاق الحكومي الاستثماري والتنمية البشرية المفاهيم والاثار.
المحور الثاني، يتمثل بتحليل العلاقة بين الانفاق الاستثماري الحكومي ومؤشرات التنمية البشرية

المحور الأول: الأنفاق الاستثماري الحكومي والتنمية البشرية المفاهيم والاثار.

أولا: مفهوم الانفاق الاستثماري الحكومي وآثاره

1- مفهوم الانفاق الاستثماري الحكومي

الإنفاق العام الاستثماري هو كل انفاق حكومي يؤدي إلى حدوث زيادة مباشرة في الدخل القومي الجاري من خلال المكافآت والأجور والمرتبات التي تولد نتيجة لعوامل الإنتاج المشاركة لحدوث هذا الدخل ، بالإضافة إلى زيادة القدرة الإنتاجية للدولة), كذلك الانفاق الاستثماري الحكومي يتكون من السلع الإنتاجية طويلة الأجل التي تخدم في إنتاج سلع أخرى ، ومن ذلك الآلات والمعدات والمنشآت الصناعية (الدليمي،2003، 432) .
يُعرف الاستثمار بشكل عام بانه التخلي عن الأموال في لحظة زمنية معينة ولفترة من الزمن بقصد الحصول على تدفقات مالية مستقبلية تعوضه عن القيمة الحالية للأموال المستثمرة وكذلك عن النقص المتوقع في قيمتها الشرائية بفعل عامل التضخم وذلك مع توفر عائد معقول مقابل تحمل عنصر المخاطرة المتمثل باحتمال عدم تحقق هذه التدفقات (الجبوري ،الزاملي 2014 , 198).
كما يشير الانفاق الاستثمار الحكومي إلى تيار من الانفاق على الجديد من السلع الرأسمالية الثابتة مثل المصانع والآلات أو الطرق وكذلك الاضافات إلى المخزون مثل المواد الأولية أو السلع الوسيطة أو السلع النهائية والمشيدات السكنية الجديدة خلال فترة زمنية , ويلعب الانفاق الاستثماري الحكومي دور كبير في تحديد معدل النمو الاقتصادي، حيث أن كل زيادة في هذا الانفاق تمثل أما اضافة انتاجية جديدة أو إصلاح طاقة قديمة معطلة (الشامي، 2014 , 95)
تقوم الحكومات بنوعين من الإنفاق الحكومي من أجل تلبية حاجات المستهلك والمجتمع ككل في الأجلين القصير والطويل، الأول هو الإنفاق الاستثماري (الرأسمالي) في القطاعات الأساسية مثل البنى التحتية والتعليم والرعاية الصحية والإسكان والمواصلات والاتصالات، والثاني هو الإنفاق الجاري المتمثل في الأجور والرواتب والمعاشات والمكافآت وبرامج الضمان الاجتماعي والدعم الحكومي بأنواعه للمواد الاستهلاكية.(العبيدي,2011, 226).
ونظراً لتطور دور الدولة وتغير طبيعة هذا الدور بانتقالها من الدولة الحارسة أو المحايدة إلى المتدخلة ثم الدولة المنتجة أدى ذلك إلى اتساع وظائف الدولة ، الأمر الذي تزايد معه الانفاق العام ، وهذا ما أدى بدوره الى زيادة أثاره الاقتصادية ، وبصفة خاصة فيما يتعلق بالإنفاق الاستثماري أو الانفاق بهدف إعادة توزيع الدخل (ذياب،2013، 33)

2- :اثار الأنفاق الاستثماري الحكومي

تعد النفقات العامة اداة للحكومة تستعملها في تأدية وضائف معينة ولبلوغ غايات واهداف محددة، كقيام الحكومة بالإنفاق يترتب عليه عدد من الاثار ذات تأثير فاعل في جوانب الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وكلاتي: - (الخزرجي، 2015 , 13- 15).

أ- إثر الانفاق الحكومي في الانتاج.

تعد النفقات العامة المخصصة الأغراض الاستثمار اي تكوين راس المال الثابت او خلق رأسمال جديد أحد القوى المؤثرة المباشرة في القدرة الإنتاجية للاقتصاد القومي وبالتالي زيادة الدخل القومي.

ب- إثر الأنفاق الحكومي في اعادة توزيع الدخل

يعد الانفاق الحكومي أحد الخيارات المتاحة أمام الحكومة لتحسين توزيع الدخل وتخفيف حدّة التفاوت الاقتصادي، وذلك عن طريق تغيير مكونات واتجاهات الإنفاق الحكومي لصالح الطبقات الفقيرة والمهمشة.

ت- إثر الانفاق الحكومي في التعليم

يُعد الانفاق الحكومي مؤشرا حيويا لقياس دور الدولة الاجتماعي ولا سيما ما ينفق على التعليم بمراحله كافة، اذ ان راس المال البشري والاجتماعي يكتسبان فيها التنافسية المضافة من خلال الانفاق على التعليم لكونهما يعدان استثمارا في البشر.

ث- إثر الانفاق الحكومي في الصحة

يُعد الانفاق الحكومي على الصحة من أولويات الأنفاق التنموي والذي يؤدي وبصورة مباشرة الى تطوير المجتمع اي الارتقاء في مستوى المعيشة ومن ثم ايجاد طبقة عاملة تتمتع بصحة جيدة، الأمر الذي يؤدي في النهاية الى زيادة الإنتاج والإنتاجية.

ثانياً: التنمية البشريّة المفهوم والمؤشرات

1- مفهوم التنمية البشرية

يتضمن مفهوم التنمية البشرية طرحا جديدا للتنمية والمتمثل كونه تنمية الناس وتنمية للناس وتنمية بالناس (البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة ، 1991 , 2) ،

كما وتُعرَّف التنمية البشريّة بأنّها العمليّة التي تهدف إلى زيادة كميّة الخيارات المتاحة للنّاس وحجمها؛ عن طريق زيادة المهارات والمُؤهّلات البشريّة.

يختلف مفهوم التنمية البشرية عن غيره من مفاهيم النمو والتنمية فمفهوم تنمية الموارد البشرية ينظر للإنسان كعنصر من عناصر الانتاج مثله مثل الارض رأس المال المادي. اذ ان الاستثمار في راس المال البشري ممثلا بالصحة والتعليم والتغذية والتدريب يقيم بدلالة الدخل الاضافي الذي يولده هذا الاستثمار ومن ثم يقارن جدواه من خلال مقارنة معدل عائد الاستثمار البشري مع تكلفة راس المال اي ينظر الى الانسان كوسيلة للتنمية. في حين مفهوم التنمية البشرية يهدف الى تحسين قدرات البشر في القراءة والتعليم والمستوى الصحي والتغذية لذلك ينظر اليه

على وفق هذا المفهوم كهدف اضافة الى كونه وسيلة للتنمية. (القريشي، 2007، 26-27).

2- مؤشر التنمية البشريّة

يقصد بـ مؤشر التنمية البشريّة هو ذلك المؤشر المسؤول عن قياس وتحديد مستوى الرفاهية لكلّ شعب من شعوب العالم، ويهدفُ بصورةٍ مباشرة إلى الحصولِ على واقع إنسانيّ أفضل، وتحسين الوضع المعيشيّ لكافةِ المواطنين في شتّى بقاع الأرض، بغضّ النظر عن فروقات واختلافات الجنس، واللون، والدين، والعرق.

يمتلك مُؤشر التنمية البشريّة طبيعةً مُركّبةً، وقد أعدّته هيئة الأمم المُتّحدة بالاعتماد على برنامجها الإنمائيّ في سنة 1990م؛ بهدف توفير مُؤشر يقيس مُعدّل التنمية في حوالي 180 دولةً حول العالم.

ويُحسَب مُؤشّر التنمية البشريّة بشكلٍ سنويّ، ويعتمد ترتيب الدول فيه على النقطة الخاصة بكلّ دولة منها، ويهدف هذا المُؤشر إلى عرض ثلاثة أنواع من البيانات؛ لذلك تَميّزَ بطبيعته المُركبة، اذ يستند هذا المؤشر الى ثلاثة مؤشرات هي (مؤشر الصحة، مؤشر التعليم، مؤشر نصيب الفرد من الناتج)

ويمكن تناول هذه المؤشرات بالتفصيل كما في الآتي(مؤشرات التنمية العالمية، الموقع الالكتروني للبنك الدولي):

أ- مؤشر الصحة (مؤشر طول الحياة)

تعرفه منظمة الصحة العالمية بأنه حالة من الرفاهية البدنية والذهنية والاجتماعية وليس مجرد غياب المرض أو العجز ويؤدي الاهتمام بالصحة الى توسيع قاعدة الموارد البشرية ، ويُساهم هذا المؤشر في توضيح مدى حصول سُكّان كلّ دولة على الرعايّة الصحيّة المناسبة، كما تُساعد على توضيح الحالة الصحيّة العامة و بالإمكان قياس مؤشر الصحة من خلال معرفة العمر المتوقع عند الولادة وهو معدّل الأعوام التي يُتوقّع أن يظلّ فيها الأفراد على قيد الحياة بالاعتماد على المعدل العام لوفيات الأطفال الرضع ووفيات الأطفال دون سن الخامسة.

ب- مؤشر التعليم (مؤشر التحصيل العلمي)

يعد التعليم من المؤشرات الرئيسة وبالإمكان معرفة دور الحكومات المركزية من خلال الاهتمام بالتنمية البشرية كالإنفاق على التعليم بجميع مراحله ، وأن رفع مستوى التعليم سيؤدي الى تحسين وضع الأفراد ويجعلهم افضل من اقرانهم ، وقد يحصلون على عمل وبأجر اعلى فضلا عن مساهمة المتعلمين في كافة أوجه المجتمع وبشكل فعال ، لذلك الاستثمار في التعليم هو الوسيلة التي

من خلالها يستطيع ان يحصل على الخبرات والمهارات والقدرات الذهنية والمعرفية ، وهو المستوى الذي يُستخدَم في قياس عدد أعوام الدراسة للأفراد الذين وصل عمرهم إلى خمسة وعشرين عاماً وأكثر، مع متوسّط عدد الأعوام الدراسيّة المُقدَّر أن يدرسها الأطفال الذين يكونون في عُمرٍ أقلّ من العُمر الرسميّ للانضمام إلى المدرسة، ويُساعد هذا المُعدّل على توضيح مدى وكميّة المعرفة المُتوفّرة عند السُكّان؛ ممّا يُساهم في توفير أفضل الخيارات لحياتهم.

ج- مؤشر نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (مؤشر المستوى المعيشي)

هو احد المؤشرات المهمة للتنمية البشرية ويستخدم للتعبير عن الرفاهية التي يتمتع بها الأفراد ، ويحسب متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي ، بقسمة الناتج المحلي الإجمالي على عدد السكان ، اذا ان التنمية البشرية يجب ان تهتم بالنمو الاقتصادي بقدر اهتمامها بالتوزيع ، وعلى الرغم من اختلاف مستويات النمو الاقتصادي للبلدان النامية الا انها لازالت تعاني من زيادة اعداد الفقراء مما يعني ان التنمية الاقتصادية لا تعني الزيادة في متوسط دخل الفرد فحسب وانا تستهدف القضاء على الفقر ومدى تأثيره على التنمية البشرية, وان الدخل يعد مجرد خيار لعدد من الخيارات التي تستهدف الناس للحصول عليها وهو لا يشكل المجموع الكلي لحياتهم بقدر ما يعد الدخل وسيلة وان التنمية البشرية هي الغاية .

المحور الثاني : تحليل العلاقة بين الانفاق الاستثماري الحكومي ومؤشرات التنمية البشرية في العراق.

أولاً: تحليل مؤشرات التنمية البشرية في العراق

يتكون دليل التنمية البشرية، كما ذكرنا في المحور الاول؛ من ثلاثة مؤشرات أساسية وهي: (مؤشر متوسط العمر المتوقع عند الولادة) والذي يعكس البعد الصحي في قيمة الدليل، ومؤشر التعليم الذي يتكون من مؤشرين هما: (معدل الالتحاق بالمدارس، ومعدلات الالمام بالقراءة والكتابة) اللذان يعبران عن بعد التعليم في قيمة الدليل، (ومؤشر متوسط دخل الفرد السنوي من الناتج المحلي الاجمالي) الذي يعكس الواقع الاقتصادي والمعاشي في قيمة دليل التنمية البشرية، ويمكن توضيح هذه المؤشرات في العراق وفق الاتي:

1- **مؤشر متوسط العمر المتوقع عند الولادة:**

يُقصد به "عدد السنوات التي سيعيشها الطفل المولود إذا ظلت أنماط الوفيات السائدة في وقت ميلاده على ما هي عليه طيلة حياته" هناك تطور ما في مؤشر العمر المتوقع عند الولادة في العراق، ولكن هذا التطور هو غير متناسب مع حجم الثروة النفطية التي يمتلكها العراق خصوصاً إذا ما علمنا بوجود دول شبيه بالعراق من حيث الثروة النفطية كفنزويلا والسعودية وكندا والجزائر والنرويج، ولكن جميعها أفضل من العراق في هذا المؤشر، كما هو واضح في بيانات البنك الدولي.

فعلى سبيل المثال بلغ متوسط العمر المتوقع عند الولادة في النرويج 83 سنة، و 82 سنة في كندا، و77 سنة في الجزائر، و75 سنة في السعودية، و72سنة في فنزويلا، و71 سنة في العراق.

الجدول (1) العمر المتوقع عند الولادة في العراق

بالسنوات

السنوات	العمر المتوقع عند الولادة بالسنوات
2006	68.157
2007	68.13
2008	68.19
2009	68.34
2010	68.567
2011	68.848
2012	69.148
2013	69.437
2014	69.7
2015	70.122
2016	70.294
2017	70.454
2018	70.604
2019	70.748

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات البنك الدولي، متاح على الرابط
https://data.albankaldawli.org/indicator/SP.DYN.LE00.IN

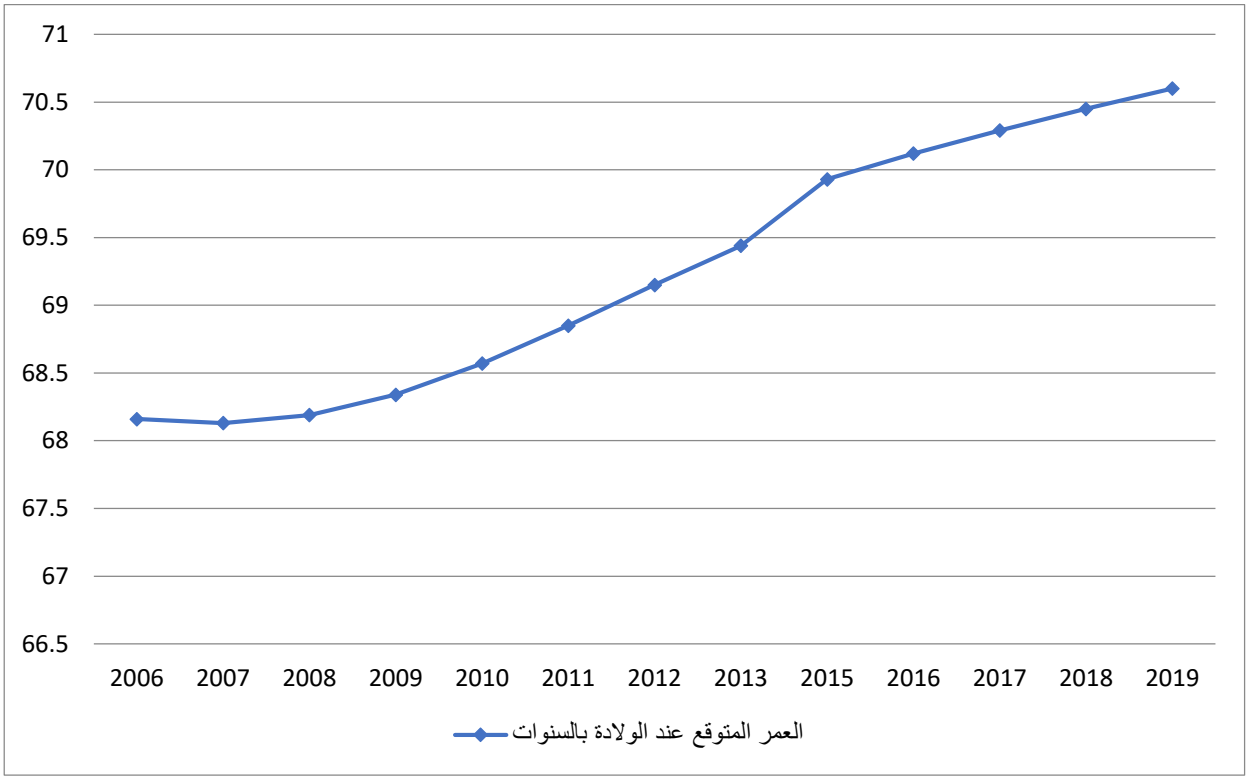

شكل (1) العمر المتوقع عند الولادة في العراق للمدة 2006-2019بالسنوات

المصدر: من اعداد الباحثين اعتمادا على بيانات الجدول (1)

يتضح من الشكل (1)، هناك تطور ملحوظ في مؤشر العمر المتوقع عند الولادة خلال مدة البحث، حيث ارتفع من 68.13 سنة عام 2006 إلى ما يُقارب 71 سنة عام 2019.

ولكن كما ذكرنا قبل قيل، ان هذا التطور هو تطور غير متناسب مع ما يملكه العراق من ثروة نفطية جعلته يحتل المرتبة الرابعة عالمياً بعد كل من فنزويلا والسعودية وإيران عام 2019 حسب بيانات أوبك.

يعود عدم تطور هذا المؤشر بالمستوى المطلوب لجملة من الأسباب، ذاتية تتعلق بذات القطاع من حيث ضعف الادارة، وعدم فاعلية بعض العاملين، وانخفاض الانفاق الاستثماري الحكومي نحو القطاع الصحي وكما سيتضح لاحقاً، وأخرى موضوعية تتعلق بغياب الاستقرار السياسي وضعف الاستقرار الأمني وضعف الاداء الاقتصادي.

2- **مؤشرات التعليم**: يتكون البعد التعليمي من مؤشرين هما: مؤشر معدلات الالمام بالقراءة والكتابة للفئة العمرية (15) سنة، ومؤشر معدلات الالتحاق الاجمالي بالتعليم، ويمكن توضيح هذه المؤشرات من خلال الجدول الاتي:

-3

الجدول (2) معدلات الالتحاق الاجمالي بالمدارس والتعليم العالي

المؤشر	معدلات الالتحاق بالمدارس %			معدلات الالتحاق بالتعليم العالي %
السنوات	المرحلة الابتدائية	المرحلة المتوسطة	المرحلة الاعدادية	
2006	84	36	18	13
2007	85	43	21	13
2008	91	36	17	12
2009	91	34	16	13
2010	91	36	19	15
2011	93	40	22	14
2012	94	45	24	16
2013	95	48	25	18
2015	94.7	58.3	27	18
2016	92.9	57.4	28	18
2017	94	56	29	18

18.4	29.6	57.4	91.6	**2018**
15.53	22.97	45.59	91.43	**المتوسط**

المصدر: بالاعتماد على:
1- وزارة التربية، المديرية العامة للتخطيط التربوي، مديرية الاحصاء، 2017 م.
2- وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، دائرة الدراسات والتخطيط والمتابعة، قسم الاحصاء والمعلوماتية، 2017 م.

نلاحظ من الجدول (2) أن معدلات الالتحاق بالمدارس قد شهدت تحسناً خلال مدة الدراسة، إذ نجد أن هناك تحسناً في الالتحاق بالمرحلة الابتدائية والمتوسطة والاعدادية ، كما وردنا من البيانات الخاصة بالوزارة ، بالنسبة للمرحلة المتوسطة والاعدادية فقد شهدت انخفاضا عن المعدلات في المرحلة الابتدائية وهذا الانخفاض ناتج من ترك العديد من الطلبة لمقاعد الدراسة وتوجههم الى سوق العمل لإعالة عوائلهم في ظل الظروف المعيشية الصعبة التي يعيشونها، ناهيك عن تردي الوضع الامني بعد العام 2003 الذي منع الكثير من الالتحاق بالمدارس أما بسبب الهجرة أو خوفاً من القتل والاختطاف ولاسيما الاناث منهم.
أما مرحلة التعليم العالي فقد كانت معدلات الالتحاق بها منخفضة بالمقارنة مع المراحل السابقة أيضاً، فلم يتجاوز معدل الالتحاق بها (15.53%) طول مدة البحث، والسبب يعود إلى تدهور الوضع الاقتصادي للأسرة والوضع الامني في نفس الوقت، فضلاً عن ظاهرة الزواج المبكر التي تمنع الكثير من الطلبة من إتمام دراستهم الجامعية. وتجب الإشارة لعدم تناول المؤشر الاول المتعلق بمعدل الالمام بالقراءة والكتابة وذلك بحكم عدم توفر البيانات المطلوبة.

4- **نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي**

يصنف العراق من الدول ذات الدخل المتوسط ، وذلك وفقاً لمعيار البنك الدولي ونصيب الفرد من أجمالي(الدخل القومي ، إذ تصنف البلدان التي يقل متوسط دخل الفرد السنوي من الناتج المحلي الاجمالي فيها عن (875) دولار ضمن الدول ذات الدخل المنخفض ، والبلدان التي ينحصر فيها متوسط دخل الفرد السنوي من الناتج المحلي الاجمالي ما بين (875) و (10725) دولار ضمن الدول ذات الدخل المتوسط ، أما الدول التي يزيد متوسط دخل الفرد من الناتج المحلي الاجمالي فيها عن (10725) فتصنف ضمن الدول ذات الدخل المرتفع. ويمكن توضيح متوسط دخل الفرد السنوي من الناتج المحلي الاجمالي في العراق من الجدول الاتي:

جدول(3)

يوضح الناتج المحلي الاجمالي واجمالي عدد السكان ونصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي للمدة 2006-2019

السنوات	الناتج المحلي الاجمالي (مليون دينار عراقي) (1)	إجمالي عدد السكان (2)	نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي (3)
2006	95588000	27448124	3482497
2007	107828000	27911242	3863246
2008	155982000	28385739	5495083
2009	139330000	28973157	4808934
2010	158521000	29741977	5329874
2011	211310000	30725305	6877393
2012	251907000	31890012	7899244
2013	267395000	33157061	8064496
2015	207876000	35572269	5843766
2016	196536000	36610632	5368277
2017	225722000	37552789	6010792
2018	251064000	38433604	6532408
2019	262917000*	39309789	6688334

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على:
1- عمود (1) مأخوذ من البنك المركزي العراقي، التقرير الاقتصادي السنوي، سنوات مختلفة.
2- عمود (2) مأخوذ من البنك الدولي، الرابط: https://data.albankaldawli.org/country
3- عمود(3) استخرج من قبل الباحثين.
*تقديرية

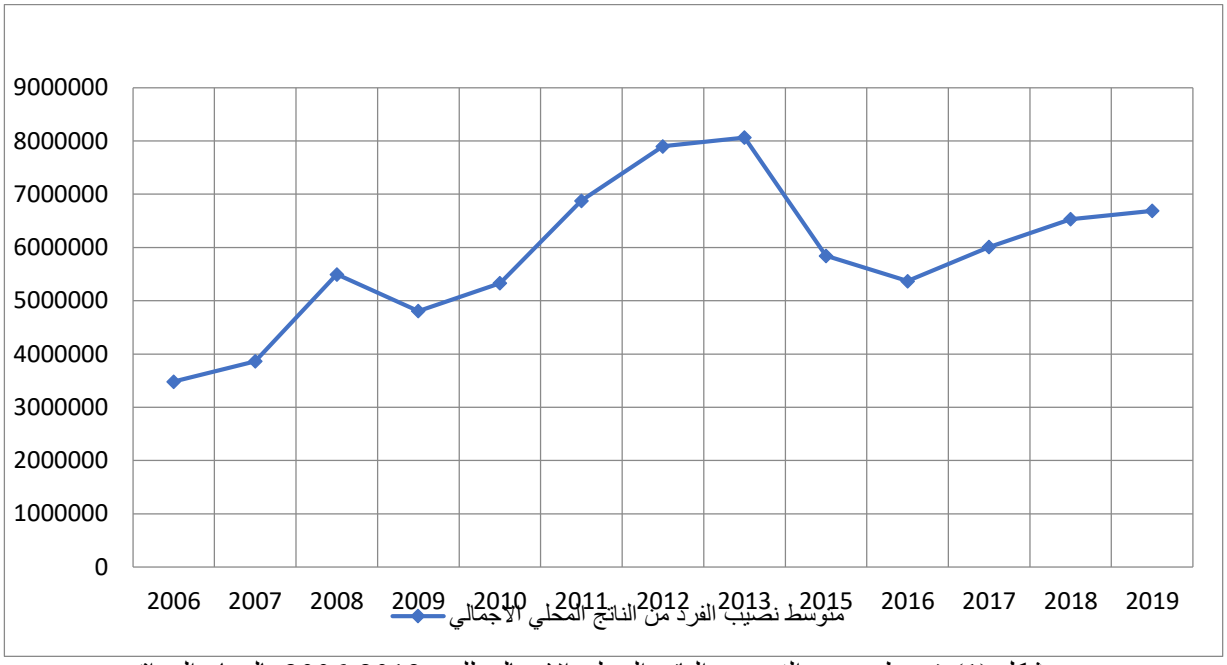

شكل (1)متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي للمدة 2006-2019 بالدينار العراقي

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على الجدول(3)

يتضح من الجدول (3) أن نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي خلال مدة البحث لم يتسم بالاستقرار بل كان متذبذباً بشكل واضح، ويعود هذا التذبذب لارتباط نصيب الفرد والناتج المحلي الاجمالي بالإيرادات النفطية.

حيث ارتفع مبدئياً من عام 2006 إلى عام 2008 وذلك بحكم ارتفاع اسعار النفط خلال هذه المدة، ثم انخفض عام 2009 بفعل الازمة المالية العالمية التي انعكست على أسعار النفط والناتج ثم نصيب الفرد منه.

ثم أخذ يتعافى حتى عام 2013 تزامناً مع تحسن اسعار النفط والناتج، وإذا به ينخفض حتى عام 2016 بحكم الصدمة المزدوجة التي تعرض لها الاقتصاد العراقي وهي انهيار اسعار النفط والارهاب. ثم أختتم مسيرته بالتعافي عام 2019.

ثانياً: الانفاق الاستثماري الحكومي في العراق

نظراً لهيمنة الدولة على النفط في العراق أصبح الانفاق العام يسير بشكل موازي لسعر النفط وإيراداته، أي كلما ترتفع اسعاره ترتفع إيراداته فتتوسع المالية العامة في جانب النفقات العامة بعيداً عن ضوابط النفقات العامة والعكس صحيح، حينما تنخفض اسعار النفط وايراداته ستنخفض النفقات العامة وفي الغالب تكون التضحية بالنفقات الاستثمارية لحساب النفقات الاستهلاكية.

هذا ما جعل الانفاق الاستثماري الحكومي في العراق يعاني من سمتين اساسيتين هما التذبذب وصغر الحجم، وذلك بحكم ارتباط الانفاق الحكومي بالإيرادات النفطية التي تعاني من تذبذب اسعارها من جانب وتوسيع الانفاق الاستهلاكي على حساب الانفاق الاستثماري من جانب آخر.

ولتناول الانفاق الاستثماري الحكومي بشيء من التفصيل وبما ينسجم مع خطة البحث يمكن تناوله وفق نقطتين وكالاتي:

1- حجم الأنفاق الاستثماري الحكومي من الانفاق العام في العراق

يمكن ملاحظة حجم الانفاق الاستثماري الحكومي من خلال نسبة مساهمته في الانفاق العام مقارنةً بنسبة الانفاق الحكومي الاستهلاكي وكما موضح في الجدول أدناه

جدول(4) يوضح هيكل الانفاق الحكومي العام في العراق للمدة 2006-2019

مليون دينار عراقي

السنوات	الانفاق الاستهلاكي	الانفاق الاستثماري	الانفاق العام	نسبة الانفاق الاستهلاكي/ الانفاق العام	نسبة الانفاق الاستثماري/ الانفاق العام
2006	41691161	9272000	50963161	81.81	18.19
2007	39062163	12665305	51727468	75.52	24.48
2008	44190746	15671227	59861973	73.82	26.18
2009	54148081	15017442	69165523	78.29	21.71
2010	60980694	23676772	84657466	72.03	27.97
2011	66596473	30066292	96662765	68.90	31.10
2012	79945033	37177897	117122930	68.26	31.74

ISSN: 2618-0278 Vol. 4No. 10 JUN 2022

2013	83316006	55108602	138424608	60.19	39.81
2015	78248392	41214037	119462429	65.50	34.50
2016	80149411	25746311	105895722	75.69	24.31
2017	78557835	28531686	107089521	73.36	26.64
2018	79508071	24650112	104158183	76.33	23.67
2019	100059110	33048506	133107616	75.17	24.83
المتوسط				72.68	27.32

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على الموازنات لنفس السنوات وفق الصفحات 5، 9، 16، 21، 21، 27، 38، 38، 36، 29، 2، 3، 3.

يلاحظ من خلال الجدول(4) والشكل (3)، إن الانفاق الجاري يشكل الجزء الأعظم من الانفاق العام عند مقارنته بالإنفاق الاستثماري خلال مدة البحث سنوياً ومتوسطاً, حيث شكّل الانفاق الاستهلاكي في المتوسط ما نسبته 72.68% من الانفاق العام لمدة الدراسة من 2006-2019، ويمكن أن يُعزى هذا التضخم في الانفاق الجاري على حساب الانفاق الرأسمالي لعدّة أسباب أهمها سوء الإدارة المالية وتفاقم الفساد وزيادة الضغوط الشعبية تزامناً مع الفترة الانتقالية من التخطيط إلى السوق.

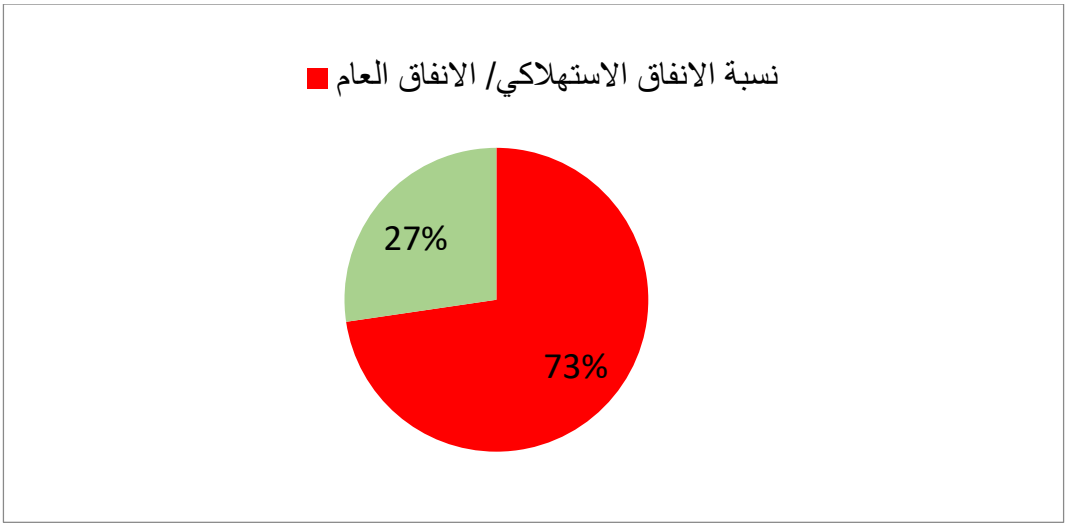

شكل(3) متوسط حجم الانفاق الاستثماري الحكومي للمدة 2006-2019

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على الجدول(4)

في حين لم يُشكل، في المُقابل؛ الانفاق الاستثماري في المتوسط سوى 27.32% من الانفاق العام، وحتى هذه النسبة لم يتم ترجمتها على أرض الواقع بشكل حقيقي لأسباب كثيرة منها ما يتعلق بغياب الاستقرار العام ومنها ما يتعلق بالفوضى الادارية بين المركزية واللامركزية ومنها ما يتعلق بالفساد الذي يقف كعائق لتنفيذ الاستثمار وحتى وإن تم تنفيذه سيدخل الفساد في النوعية ويجعلها رديئة.

2- تذبذب الانفاق الحكومي الاستثماري في العراق

يتصف الانفاق بشكل عام والانفاق الاستثماري بشكل خاص بالتذبذب، نظراً لضعف المالية العامة في جانبيها الايرادات العامة والنفقات العامة.

ففي جانب الايرادات العامة تعتمد المالية العامة على أكثر من 90% على الايرادات النفطية التي تتصف بحد ذاتها بالتذبذب بحكم ارتباط اسعار النفط بأسواق النفط الدولية هذا من ناحية.

ومن ناحية أخرى يتصف النظام الضريبي بالضعف حيث لم يكُن قادراً على زيادة الحصيلة الضريبية وزيادة مساهمتها في الايرادات العامة، كذلك ضعف أرباح القطاع العام في تغذية الموازنة، إضافة إلى ضعف الايرادات الأخرى.

أما من جانب النفقات العامة، حيث تتصف النفقات العامة بالاختلال بحكم زيادة النفقات الاستهلاكية على حساب النفقات الاستثمارية، وإذا ما انخفضت الايرادات النفطية سيتم تخفيض النفقات الاستهلاكية ولكن بشكل أقل من تخفيض النفقات الاستثمارية.

بمعنى إن التضحية تكون في العادة بالنفقات الاستثمارية ، ومن هنا تصبح النفقات الاستثمارية تسير بشكل موازي للإيرادات النفطية وكما موضح في الجدول والشكل أدناه.

جدول(5) الايرادات النفطية والنفقات الاستثمارية في العراق للمدة 2006-2019

مليون دينار عراقي

السنوات	الايرادات النفطية	النفقات الاستثمارية
2006	42287900	9272000
2007	41103691	12665305
2008	45218084	15671227
2009	47528261	15017442
2010	59794180	23676772
2011	76184137	30066292
2012	99605100	37177897
2013	116293990	55108602
2015	78649032	41214037
2016	69773400	25746311
2017	71833095	28531686
2018	77160392	24650112
2019	93741110	33048506

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على الآتي:

1- بيانات الايرادات النفطية من الموازنات لنفس السنوات وفق الصفحات 4، 14، 13، 19، 19، 24، 31، 29، 33، 27، 12، 51، 38.

2- بيانات الانفاق الاستثماري مأخوذة من الجدول (4)

بمعنى إن النفقات الاستثمارية ترتفع حينما ترتفع الايرادات النفطية والعكس صحيح أي حينما تنخفض الايرادات النفطية تنخفض النفقات الاستثمارية، كما موضح في الشكل (4)؛ في حين لن تنخفض النفقات الاستهلاكية كما مُعتاد إلا بشكل قليل بحكم الضغوط الاجتماعية التي ترفض تخفيضها.

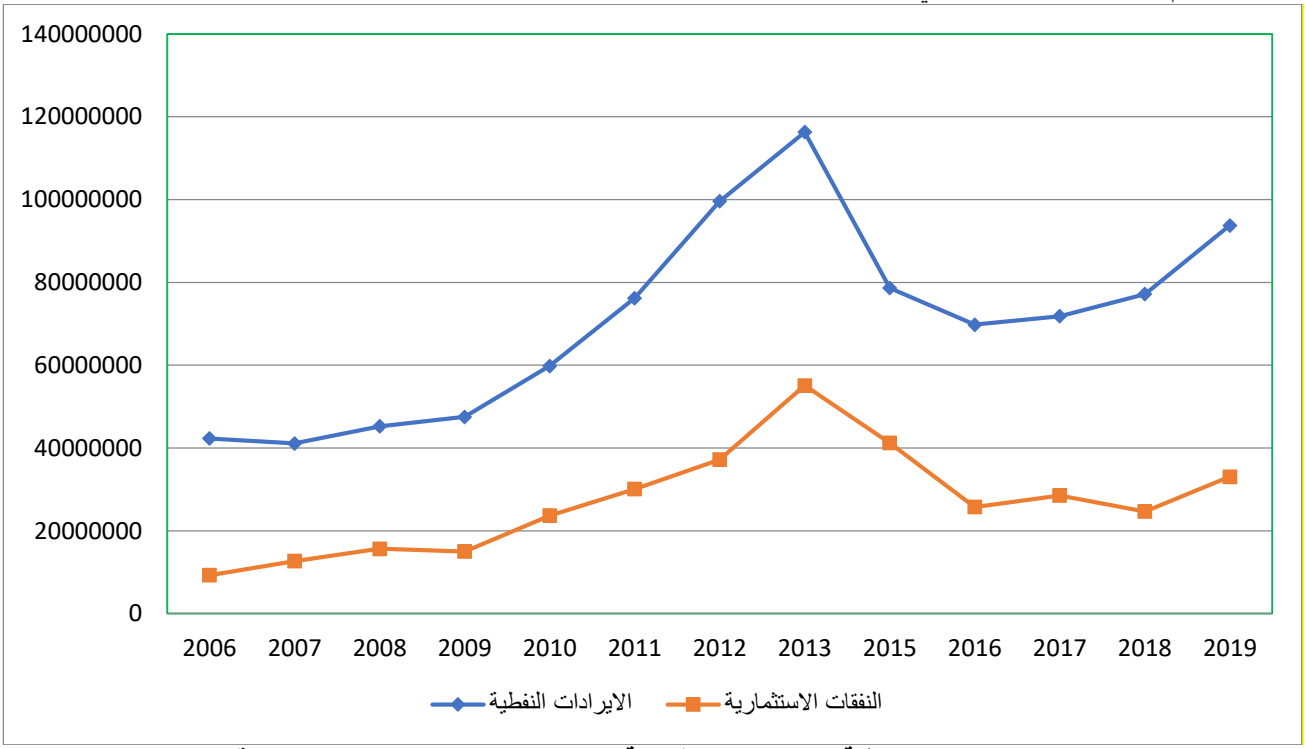

شكل(4) الايرادات النفطية والنفقات الاستثمارية للمدة 2006-2019 مليون دينار عراقي

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على الجدول (5)

حيث نلاحظ من الشكل (4) ، إن النفقات الاستثمارية أخذت بالارتفاع من 2006 حتى عام 2013 تزامناً مع ارتفاع الايرادات النفطية كنتيجة لتحسن اسعار النفط في الأسواق الدولية , ثم انخفضت من عام 2013 إلى 2016 نتيجة لانخفاض اسعار النفط وايراداته من جانب والارهاب الذي تسبب بسقوط ثلث مساحة العراق عام 2014، مما دفع الحكومة إلى تخفيض الاموال الموجهة

نحو الاستثمار وتوجيهها نحو الاولويات المستجدة لتحقيق الأمن والاستقرار من جانب آخر., ثم ارتفعت بشكل طفيف عام 2017 بسبب التحسن الطفيف في اسعار النفط وإعلان النصر على تنظيم داعش الارهابي، مما يعني تخفيف الانفاق على الجانب الأمني وتوجيهه نحو الجانب الاستثماري فارتفع بشكل طفيف كما واضح في الشكل أعلاه. وانخفضت النفقات الاستثمارية لتشكل ما نسبته 76.33 % مقابل زيادة النفقات الاستهلاكية لتشكل من نسبته23.67 % من النفقات العامة عام 2018، كما موضح في الجدول(4) بمعنى إن سبب انخفاض النفقات الاستثمارية يعود لزيادة النفقات الاستهلاكية.

وانتهت مسيرة النفقات الاستثمارية بالارتفاع من عام 2018 إلى عام 2019 بشكل متزامن مع ارتفاع الايرادات النفطية نظراً لارتفاع اسعار النفط أو كميات انتاج وتصديره أو كلاهما معاً.

كما نلاحظ من خلال الشكل (4)، إن النفقات الاستثمارية تسير بشكل موازي لمسيرة الايرادات النفطية، فنظراً لتذبذب الايرادات النفطية، نجد انه ستصبح الخطط والمشاريع الاستثمارية تحت رحمة اسعار النفط وايراداته.

هذه المسايرة بين النفقات الاستثمارية والايرادات النفطية وتذبذب الأول نتيجة لارتباطه بالثاني يجعل المشاريع الاستراتيجية بما فيها التنمية البشرية، التي تتطلب استمراراً وتراكماً لإنجازها وفقاً لما هو مطلوب؛ في نقطة حرجة.

3- هيكل الانفاق الاستثماري الحكومي

أن دراسة هيكل الانفاق الحكومي الاستثماري يوضح توجهات السياسة الاستثماري في البلد، من خلال مدى تركيزها على قطاعات دون أخرى، ومدى اهتمامها بالتنمية البشرية لاعتبارها هي هدف التنمية ووسيلتها.

سيتم توضيح هيكل الانفاق الحكومي الاستثماري في العراق بما يتناسب وخطة البحث، بمعنى سيتم توضيح الانفاق الاستثماري على عناصر التنمية البشرية، الصحة والتربية والتعليم؛ ومدى ثقلها في السياسة الاستثمارية للبلد، وذلك من خلال الجدول أدناه.

جدول(6) هيكل الانفاق الاستثماري الحكومي في العراق للمدة 2006-2019 مليون دينار عراقي

السنوات	الانفاق الاستثماري على قطاع الصحة (1)	الانفاق الاستثماري على قطاع التربية (2)	الانفاق الاستثماري على قطاع التعليم (3)	الانفاق الاستثماري على قطاعي التربية والتعليم (4) = (3)+(2)	باقي الانفاق الاستثماري (5)	الانفاق الاستثماري الحكومي (6)
2006	50000	22000	60000	82000	9140000	9272000
2007	430500	366000	258971	624971	11609834	12665305
2008	100000	150000	200000	350000	15221227	15671227
2009	481500	212500	212500	425000	14110942	15017442
2010	1127000	500000	350000	850000	21699772	23676772
2011	1050000	450000	400140	850140	28166152	30066292
2012	735000	455000	490000	945000	35497897	37177897
2013	1119300	830600	800000	1630600	52358702	55108602
2015	340000	100000	168000	268000	40606037	41214037
2016	148200	39520	98800	138320	25459791	25746311
2017	75654	1755	29545	31300	28424732	28531686
2018	98198	104730	38696	143426	24408488	24650112
2019	351300	140720	134696	275416	32421790	33048506
المتوسط	469742.46	259448.08	249334.46	508782.54	26086566.46	27065091.46

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على الموازنات لذات السنوات وفق الصفحات 5، 9، 16، 21، 21، 27، 38، 38، 36، 29، 14، 53، 53، 64.

في العادة، إن الارقام المطلقة لا تعطي صورة واضحة ودقيقة عن مدى أهمية القطاعات في المجموع كما تعطيها النسب المئوية، ولهذا السبب تم تحويل الجدول أعلاه من قيم مطلقة إلى نسب مئوية كما في الجدول أدناه.

جدول(7) يوضح نسب هيكل الانفاق الاستثماري من الانفاق العام للمدة 2006-2021

السنوات	(6)/(1)	(6)/(2)	(6) /(3)	(6)/(4)	(6)/(5)
2006	0.54	0.24	0.65	0.88	98.58
2007	3.40	2.89	2.04	4.93	91.67
2008	0.64	0.96	1.28	2.23	97.13
2009	3.21	1.42	1.42	2.83	93.96
2010	4.76	2.11	1.48	3.59	91.65
2011	3.49	1.50	1.33	2.83	93.68
2012	1.98	1.22	1.32	2.54	95.48

2013	2.03	1.51	1.45	2.96	95.01
2015	0.82	0.24	0.41	0.65	98.52
2016	0.58	0.15	0.38	0.54	98.89
2017	0.27	0.01	0.10	0.11	99.63
2018	0.40	0.42	0.16	0.58	99.02
2019	1.06	0.43	0.41	0.83	98.10
المتوسط	1.78	1.01	0.96	1.96	96.26

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على الجدول(6)

يتضح من الجدول (7) إن التنمية البشرية، وخلال مدة البحث؛ تحتل أهمية متواضعة جدا في الموازنة الاستثمارية، حيث لم تنفق الدولة انفاقاً استثمارياً على الصحة والتربية والتعليم أكثر من 3.74% من الانفاق الاستثماري العام كمتوسط للمدة 2006-2021 , وكانت النسبة المتبقية وهي 96.26% تنفق على بقية القطاعات وخصوصاً الأمن والطاقة وذلك لما يشكله الارهاب من تهديد خطير للبلد، يؤثر على اداء الاقتصاد بشكل مباشر، كما إن الطاقة تحتل مكانة مهمة في تشغيل قطاعات الاقتصاد، ولكن لم تترجم هذه النفقات بشكل حقيقي وذلك لأسباب كثيرة يقف الفساد على رأسها، حيث يحتل العراق في الربع الاول من مؤشر مدركات الفساد العالمي[1].

بمعنى إن التنمية البشرية لم تكُن ضمن أولويات الدولة وسياساتها الاستثمارية وكانت الاولوية لقطاعات أخرى تتعلق بالأمن والطاقة وغيرها. والشكل أدناه يوضح مدى ضآلة متوسط نسبة الانفاق الاستثماري على جوانب التنمية البشرية كالجانب الصحي والتربوي والتعليمي من 2006-2019 مقارنة بالإنفاق مع بقية الانفاق الاستثماري على القطاعات الاخرى.

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على الجدول(7)

ثالثاً: تحليل العلاقة بين الانفاق الاستثماري الحكومي ومؤشرات التنمية البشرية في العراق

يعتبر الانفاق الاستثماري النواة الحقيقة لبناء اقتصاد قوي، فالإنفاق على القطاعات الأساسية يؤدي دورا فاعلا في دفع عملية النمو الاقتصادي والتنمية البشرية، وأجمعت الدراسات الاقتصادية والمالية على تركيز الحكومات على الإنفاق على القطاعات الأصولية يعزز اقتصادات بلدانها ويزيد من إنتاجية العمل ويلبي الاحتياجات للخدمات الاجتماعية (العبيدي ،2011، 226)

1- الانفاق الاستثماري الحكومي وعلاقته بمؤشر الصحة:

إن العلاقة بين الاستثماري الحكومي ومؤشر الصحة، علاقة ضعيفة بحكم انخفاض وتذبذب الانفاق الاستثماري على الجانب الصحي، إذ لم يشكل الانفاق الاستثماري على الصحة سوى ما نسبته 1.78% من الانفاق الاستثماري الحكومي في المتوسط للمدة 2006-2019، كما موضح في الشكل أدناه.

[1] - منظمة الشفافية الدولية، متاح على الرابط :
https://www.transparency.org/en/cpi/2019

ISSN: 2618-0278 Vol. 4No. 10 JUN 2022

شكل(6) يوضح متوسط نسبة الانفاق الاستثماري على قطاع الصحة للمدة 2006-2019

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على الجدول رقم(7).

انعكس انخفاض الانفاق الاستثماري على الصحة، كما موضح في الشكل أعلاه؛ وأثر على المؤسسات الصحية كمياً أو نوعياً أو كلاهما معاً في ظل زيادة عدد السكان بشكل كبير، من 27 مليون عام 2006 إلى أكثر من 40 مليون عام 2019 مما يعني عجز القطاع الصحي عن تغطية الطلب على خدماته الصحية، بشكل ملائم، مما دفع الكثير من الأفراد للسفر خارج العراق من أجل الحصول على الخدمات الصحية، وهذا ما يمثل نزيف للعملة للأجنبية.

2- الانفاق الاستثماري الحكومي وعلاقته بمؤشر التربية والتعليم

إن العلاقة بين الانفاق الاستثماري الحكومي من جانب والتربية والتعليم من جانب آخر علاقة ضعيفة، بحكم انخفاض ما مخصص من الانفاق الاستثماري الحكومي على الجانب التربوي والتعليمي.

حيث لم يشكل الانفاق الاستثماري على التعليم سوى ما نسبته 1.96% من الانفاق الاستثماري الحكومي في المتوسط للمدة 2006-2019، بمعنى إن هذه النسبة لم تتجاوز 2% من الانفاق الاستثماري الحكومي، وهي أكبر بقليل من نسبة الانفاق الاستثماري على الصحة، كما موضح في الشكل أدناه.

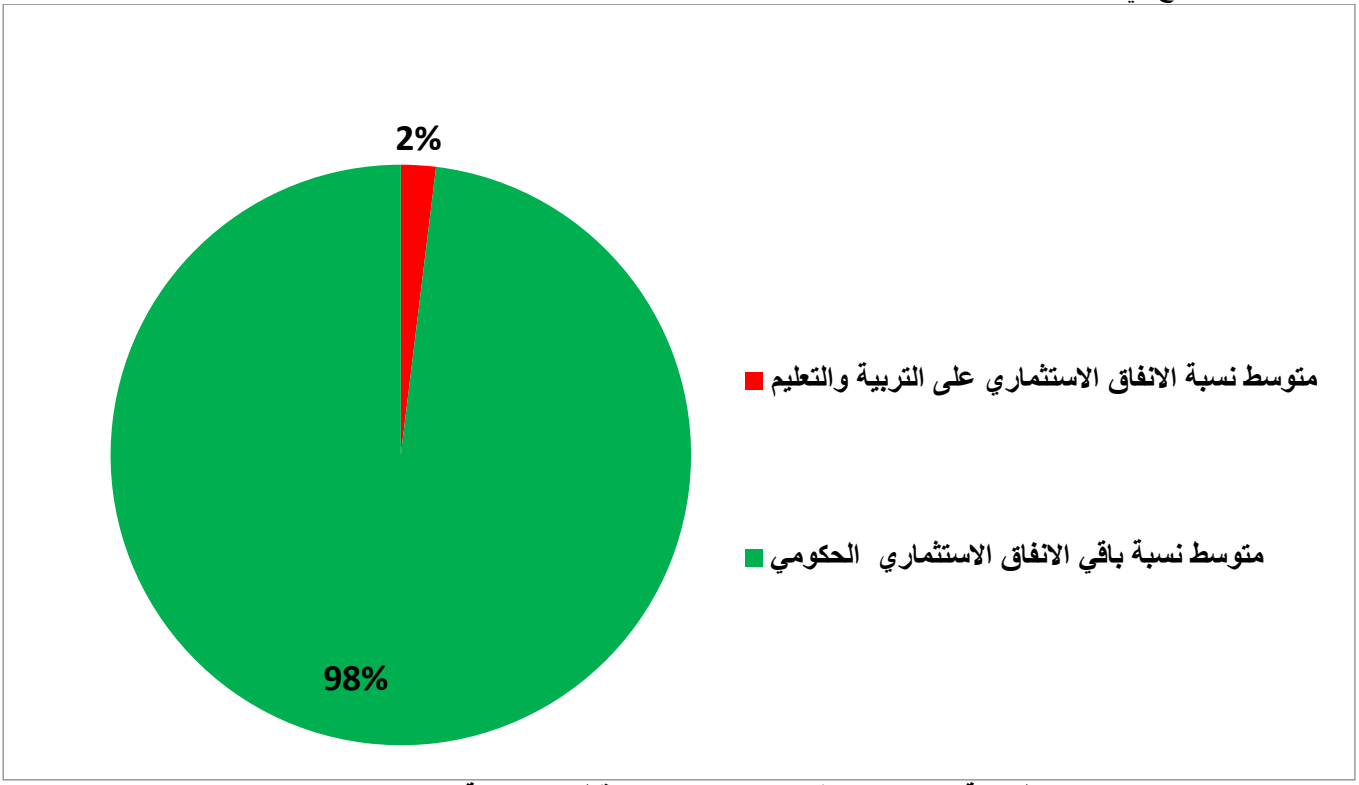

شكل(7) يوضح متوسط نسبة الانفاق الاستثماري الحكومي على قطاعي التربية و التعليم للمدة 2006-2019

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على الجدول (7).

3- الانفاق الاستثماري الحكومي وعلاقته بمؤشر الدخل(نصيب الفرد من الناتج)

هناك علاقة وثيقة بين الانفاق الاستثماري الحكومي ومتوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي، أي كلما يزداد الانفاق الاستثماري الحكومي يزداد الناتج المحلي الاجمالي ونصيب الفرد منه مع فارق العدالة، الذي لا ينسجم مع التنمية البشرية. ويمكن ملاحظة ذلك من خلال الجدول(6) والشكلين (8و9) في أدناه.

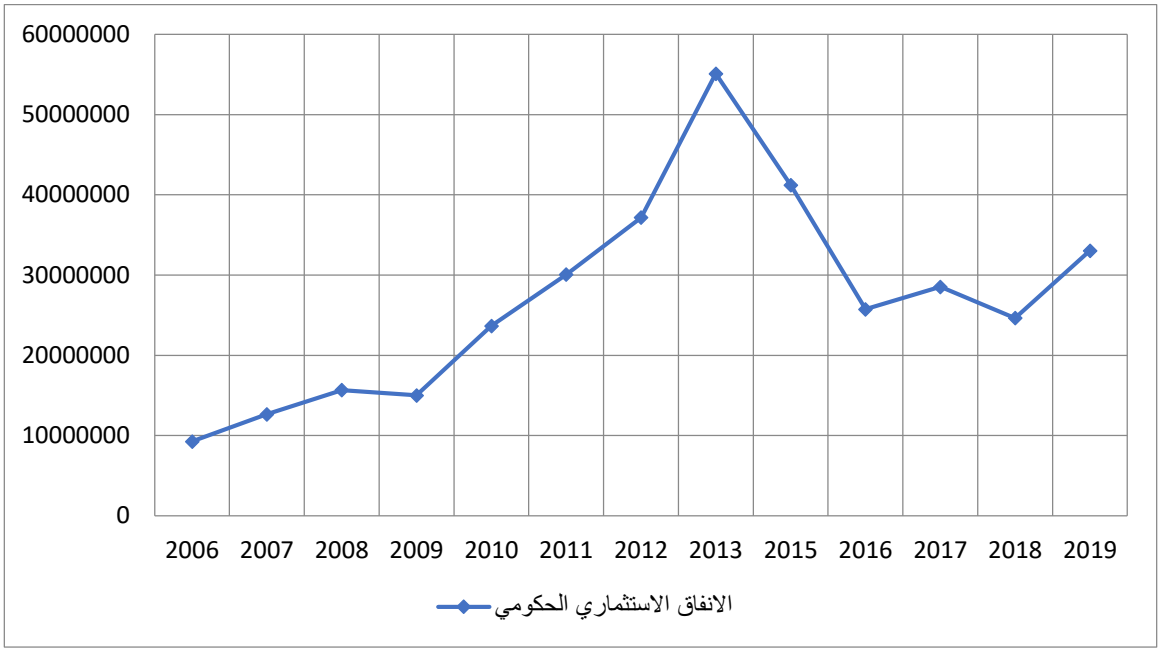

شكل(8)الانفاق الاستثماري الحكومي للمدة 2006-2019 مليون دينار

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على الجدول(6)

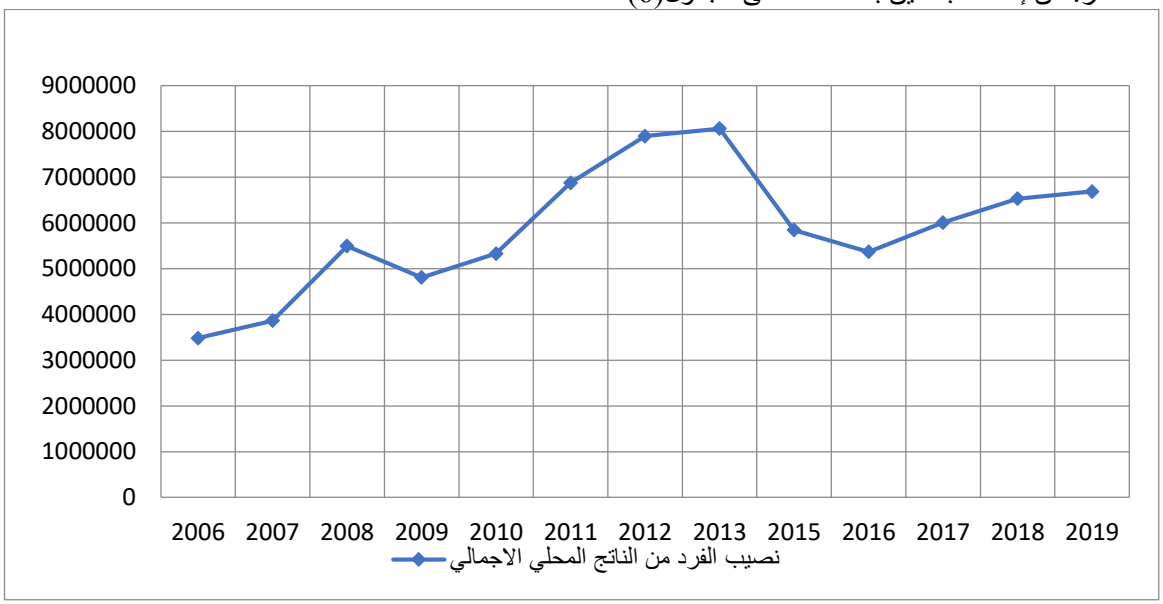

شكل(9)نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي للمدة 2006- 2019دينار عراقي

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على الجدول(3)

نلاحظ من الشكلين(8) و (9) إن نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي يسير بشكل متوازي تقريباً لمسيرة الانفاق الاستثماري الحكومي خلال مدة البحث من 2006-2019، وهي نتيجة طبيعية منسجمة مع النظرية الاقتصادية القاضية بان نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي يزداد مع الانفاق الاستثماري الحكومي.

ولكن مما يجب أن يؤخذ بالحسبان، إن الانفاق الاستثماري الحكومي، كما اتضح سابقاً وبالتحديد في جدول(5) وشكل(4)؛ يسير بشكل متوازي مع الايرادات النفطية، يرتفع بارتفاعها وينخفض بانخفاضها، بمعنى إن الإنفاق الاستثماري الحكومي متذبذب وغير مستقر بحكم ارتباطه الايرادات النفطية.

هذا ما يعني إن نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي هو الآخر غير مستقر ومتذبذب مع تذبذب الانفاق الاستثماري الحكومي المرتبط بالأساس بالإيرادات النفطية المتذبذبة بحكم تذبذب أسعار النفط في أسواق النفط الدولية لأسباب عديدة قد تكون سياسية أو مناخية أو اقتصادية.

من الجدير بالذكر، الإشارة لمدى دقة مؤشر نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي عن الرفاهية، أي هل هو مؤشر دقيق يُعبر عن رفاهية المواطنين؟ اي انه قد يزداد نصيب الفرد حسابياً لكن لم يتحقق واقعياً، بمعنى إن تقسيم الناتج المحلي الاجمالي على

عدد السكان لا يُعبر بالضرورة عن نصيب كل أفراد المجتمع واقعياً بشكل دقيق، حيث نجد شخص ما يملك ثروة تساوي ثروة 10 اشخاص آخرين وذلك بسبب عدم وجود عدالة في توزيع الدخل.
ونظراً لاعتبار مؤشر الدخل مؤشر غير دقيق في تعبيره عن رفاهية البشر، تم التوصل إلى مؤشر التنمية البشرية الذي يأخذ إلى جانب مؤشر الدخل، مؤشر الصحة، مُعبراً عنه بالعمر المتوقع عند الولادة؛ ومؤشر التعليم مُعبراً عنه بمعدل الالتحاق بالتعليم، كما تم تناولهم أعلاه كمعبر حقيقي عن رفاهية الشعوب.

الاستنتاجات والتوصيات

اولاً: الاستنتاجات

1- انخفاض الانفاق الاستثماري الحكومي بشكل عام والانفاق على جوانب التنمية البشرية بشكل خاص.
2- تذبذب الانفاق الاستثماري الحكومي والانفاق على جوانب التنمية البشرية بحكم ارتباطهما بالإيرادات النفطية .
3- تحسن مؤشرات التنمية البشرية كالعمر المتوقع عند الولادة ومعدل الالتحاق بالمدارس ونصيب الفرد من الناتج.
4- عدم تحسن التنمية البشرية بالشكل الذي يتناسب مع ما يمتلكه العراق من ثروة نفطية كبيرة

التوصيات

1- العمل على زيادة الانفاق الاستثماري الحكومي بشكل عام والانفاق على جوانب التنمية البشرية بشكل خاص.
2- تنويع الايرادات العامة لأجل استقرار الانفاق الاستثماري والانفاق على جوانب التنمية البشرية بشكل خاص.
3- التركيز على مؤشرات التنمية البشرية بشكل أكبر كالعمر المتوقع عند الولادة ومعدل الالتحاق ونصيب الفرد.
4- العمل على تطوير مؤشرات التنمية البشرية بشكل يتناسب مع ما يمتلكه العراق من ثروة نفطية كبي

المصادر

1- الجبوري بتول مطر ، الزاملي, دعاء محمد ، دور الانفاق الحكومي في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في العراق (2003-2012) ، كلية الادارة والاقتصاد, جامعة القادسية, المجلد 16, العدد 1 ، 2014 .
2- الخزرجي. رنين يونس جاسم، كفاءة الإنفاق الحكومي في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية في الاقتصاد العراقي بعد عام 2003، رسالة ماجستير غير منشورة) ، كلية الادارة الاقتصاد ، الجامعة المستنصرية ، ٢٠١٠.
3- العبيدي, سعيد محمد علي ، اقتصاديات المالية العامة، الطبعة الأولى، دار نجلة للنشر، 2011.
4- الشامي, سلام ، تحليل العلاقة السببية بين الإنفاق العام والتضخم في الاقتصاد الليبي للسنوات 190- 2009)، كلية الادارة والاقتصاد جامعة كربلاء، العدد 36, المجلد التاسع، 2014.
5- الدليمي - عوض إسماعيل ، نظرية الانفاق الحكومي، كلية الحقوق/ جامعة النهرين، المكتبة الوطنية، رقم الإيداع في دار الكتب والوثائق ببغداد (28) 2003 .
6- القريشي, مدحت التنمية الاقتصادية نظريات وسياسات وموضوعات، الطبعة الاولى، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2007.
7- ذياب , ولاء وجيه ، فاعلية الأنفاق العام في تحقيق اهداف التحول الاقتصادي في مصر، كلية التجارة/ قسم الاقتصاد السنة 2013 .

8- وزارة التربية، المديرية العامة للتخطيط التربوي، مديرية الاحصاء، 2017 م .
9- وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، دائرة الدراسات والتخطيط والمتابعة، قسم الاحصاء والمعلوماتية، 2017 م.

10- البنك المركزي العراقي، التقرير الاقتصادي السنوي، سنوات مختلفة.
11- البرنامج الامم المتحدة الانمائي في الدول العربية , على الرابط https://www.arabstates.undp.org/content/rbas/ar/home.html
12- مؤشرات التنمية العالمية على الرابط https://databank.albankaldawli.org/indicato
13- - البنك الدولي، متاح على الرابط https://data.albankaldawli.org/indicator/SP.DYN.LE00.IN
14- منظمة الشفافية متاح على الرابط https://www.transparency.org/en/